



OIC/COMCEC-FC/٣٤-١٨/D(٢٧)

الفقر



COMCEC

كلمة مكتب تنسيق الكومسيك

عن

التخفيف من حدة الفقر

كلمة مكتب تنسيق الكومسيك عن التخفيف من حدة الفقر

بالرغم من انخفاض الفقر بصورة ملحوظة في العالم في العقود الأخيرة، إلا أنه لا يزال يمثل مشكلة هامة في جميع أنحاء العالم. للفقر أبعاد ومعدلات مختلفة وفقاً لظروف المعيشة عبر المناطق الجغرافية والبلدان.

توجد عدة تعريفات للفقر ويمكن تعريفه ببساطة على أنه عدم القدرة على تلبية الاحتياجات الأساسية. وعادة ما يتم قياس الفقر وبصورة متكررة بالناحية المالية. وفي هذا الصدد، تكون حدود قياس الدخل ١,٩٠ و ٣,١٠ دولارًا أمريكيًا في اليوم، الحدود التي يقبلها البنك الدولي هي القيم المرجعية الأكثر تكرارًا^١.

كما يُعرّف الفقر كذلك من منظور متعدد الأبعاد بعيداً عن المعنى المالي. ويراعي مؤشر الفقر متعدد الأبعاد (MPI)، بحسب إحصاء برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، أنواع الحرمان المتعددة التي يواجهها السكان ومدى تداخلها، وذلك من خلال استخدام أبعاد الصحة والتعليم ومستويات المعيشة. ويُعد مؤشر التنمية البشرية (HDI) أحد المؤشرات الأخرى غير المالية التي ابتكرها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP). ويركز مؤشر التنمية البشرية (HDI)، إلى جانب أبعاد الصحة والتعليم ومستوى المعيشة، على بعض العناصر الأخرى لتلك الأبعاد مثل إجمالي الدخل القومي.

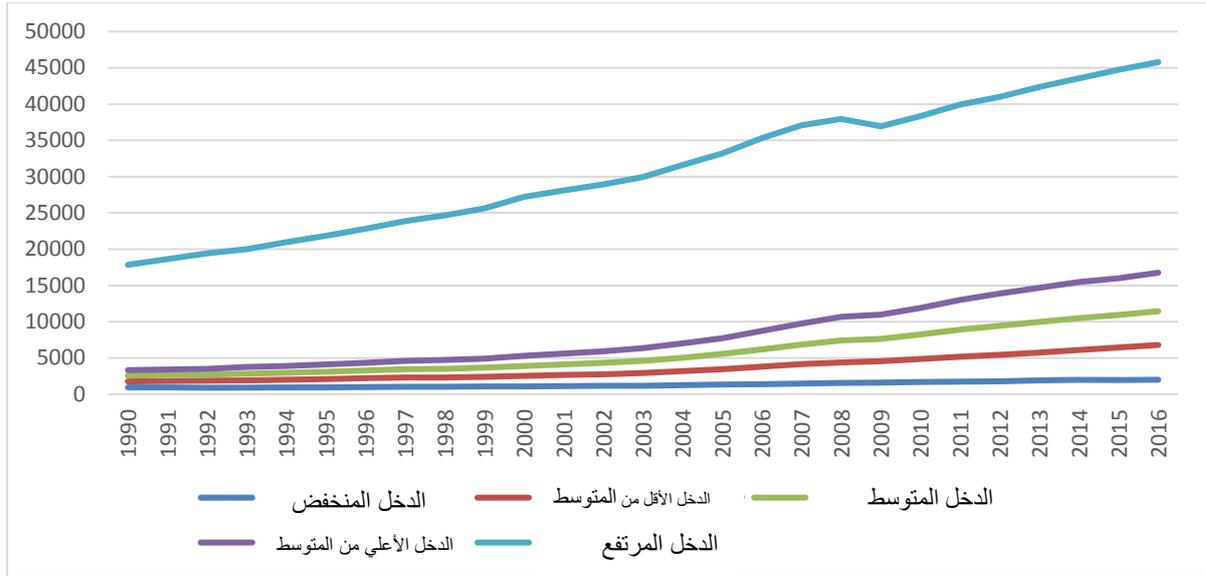
الفقر في العالم

تحقق هدف خفض الفقر إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥ في عام ٢٠١٠ كأحد أهم أهداف الإنمائية للألفية. ومع ذلك، فإن تحقيق هذا الهدف كان مدفوعاً بصورة رئيسية بالتطورات في الصين وإندونيسيا ودول جنوب آسيا الأخرى، ومن ثم لم يتراجع الفقر بصورة متساوية في بقية أنحاء العالم. لا يزال الفقر يمثل مشكلة خطيرة، لا سيما جنوبي الصحراء الكبرى في إفريقيا وأقل البلدان نمواً، ويعيش عدد كبير من الناس (٧٦٧ مليون نسمة في عام ٢٠١٣) تحت خط الفقر البالغ ١,٩٠ دولار أمريكي في اليوم في جميع أنحاء العالم.

عند قياس الفقر بلغة المال، يكون إجمالي الناتج المحلي (GDP) لكل فرد من حيث تكافؤ القوة الشرائية (PPP) هو المؤشر الأول الذي ينبغي مراعاته. وقد بلغ متوسط إجمالي الناتج المحلي (GDP) لكل فرد من حيث تكافؤ القوة الشرائية (PPP) ١٦,٢٣٤ دولارًا في عام ٢٠١٦. وبلغ هذا المتوسط ٤٥,٧٨٩ دولارًا في الدول ذات الدخل المرتفع، و ١٦,٧٥٥ دولارًا للدول ذات الدخل الأعلى من المتوسط، و ١١,٤٣٩ دولارًا للدول ذات الدخل المتوسط و ٦,٧٨٩ دولارًا للدول ذات الدخل الأقل من المتوسط، و ١,٩٧٣ دولارًا للدول ذات الدخل المنخفض (الشكل ١) وتشير تلك الأرقام إلى البون الشاسع بين الدول. ففي حين تتمتع دولة قطر بأعلى إجمالي ناتج محلي (GDP) لكل فرد من حيث تكافؤ القوة الشرائية (PPP) يبلغ ١٢٨,٣٧٨ بوحدة الدولار الدولي اليوم، تحظى جمهورية إفريقيا الوسطى بأقل إجمالي ناتج محلي (GDP) لكل فرد من حيث تكافؤ القوة الشرائية (PPP) يبلغ ٧٢٥,٩٥ بوحدة الدولار الدولي اليوم. كما تعاني الدول من مشكلات كبيرة في توزيع الدخل.

^١ وقد خضع تعريف البنك الدولي لمصطلح "الفقر المدقع" للتعديل ليعني المعيشة بدخل أقل من ١,٩٠ دولار أمريكي في اليوم بعد أن كان ١,٢٥ دولار أمريكي في اليوم، مما يعكس آخر التطورات في تكافؤ القوة الشرائية. وينفس الطريقة، تم تعديل ٢ دولار أمريكي يوميًا لتصبح ٣,١٠ يوميًا.

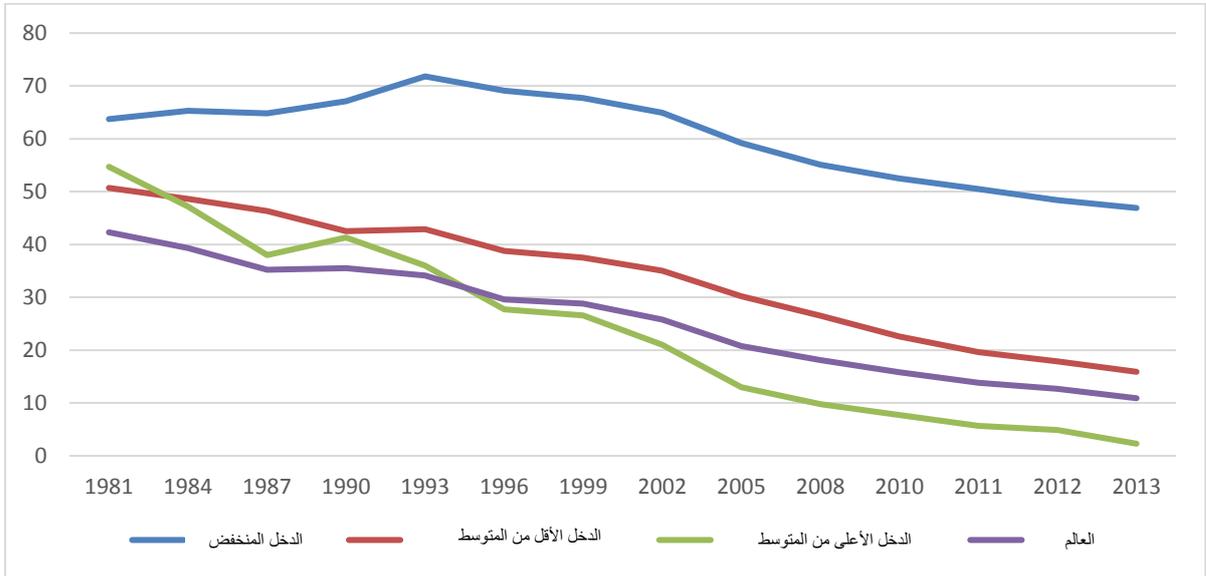
الشكل ١: إجمالي الناتج المحلي (GDP) لكل فرد من حيث تكافؤ القوة الشرائية (PPP) (الدولار الدولي اليوم)



المصدر: إعداد مكتب تنسيق الكومسيك من مؤشرات التنمية العالمية الصادرة عن البنك الدولي

بدأت مستويات الفقر لمعظم الدول في الانخفاض من الناحية المادية على مدار الثلاث عقود الماضية. وفي الواقع، شهدت الفترة ما بين ١٩٨١ إلى ٢٠١٣ تقدماً ملحوظاً فيما يتعلق بنسبة الأشخاص الذين يعيشون بدخل أقل من ١,٢٥ دولار أمريكي. في حين كان هذا المعدل ٤١,٣% للبلدان ذات الدخل الأعلى من المتوسط، و ٤٢,٥% للبلدان ذات الدخل الأقل من المتوسط، و ٦٧,١% للبلدان ذات الدخل المنخفض في عام ١٩٩٠. فانخفض إلى ٢,٣%، و ١٥,٩%، و ٤٦,٩% على التوالي لمجموعات الدخل المذكورة في عام ٢٠١٣ (الشكل ٢).

الشكل ٢: نسبة عدد الفقراء بدخل ١,٩٠ دولار أمريكي في اليوم (تكافؤ القوة الشرائية لسنة ٢٠١١) (% من السكان)



المصدر: أعدده المؤلفون، من مؤشرات التنمية العالمية الصادرة عن البنك الدولي

إن الحد من مستويات الفقر في معظم الدول له نتائج مبشرة؛ و برغم ذلك، ثمة بعض الدول التي تعاني من مستويات الفقر المتزايدة.

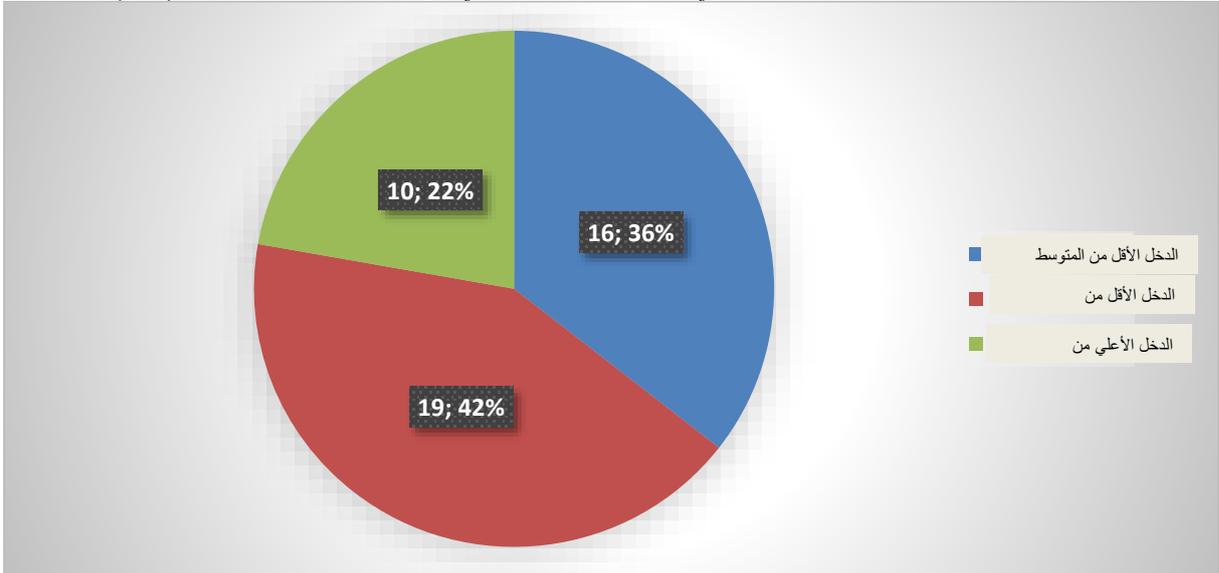
الفقر في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي

تتألف منظمة التعاون الإسلامي، كمجموعة، من دول ذات مستويات تنمية مختلفة من مناطق جغرافية متنوعة. وتمثل واحد وعشرون دولة من الدول الأقل نموًا (LDCs) والبالغة ٢١ دولة من الدول ٤٧ الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. أظهر إجمالي نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي للدول الأعضاء تُمثل اختلافًا كبيرًا، حيث تتراوح من ١٠١٦ دولار إلى ٣٧٨،١٢٨ دولار أمريكي (تعادل القوة الشرائية بالدولار الحالية في عام ٢٠١٧). إضافةً إلى ذلك، بلغ عدد الأشخاص الذين يعيشون بدخل أقل من ١,٩٠ دولار أمريكي في اليوم في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي حوالي ٢٧٧,٣ مليون نسمة، أي ٢٣,٨% من إجمالي سكان الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في ٢٠١٦.

الفقر متعدد الأبعاد في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي

بالنظر إلى مجموعة الدول التي خضعت لإحصاء مؤشر الفقر متعدد الأبعاد (MPI)، تلاحظ أن معظم الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي تندرج ضمن تلك المجموعة. وتبلغ قيم مؤشر الفقر متعدد الأبعاد (MPI) للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي ٢٢ بالمائة للدول ذات الدخل الأعلى من المتوسط، و٤١ بالمائة للدول ذات الدخل أقل من المتوسط، و٣٦ بالمائة للدول ذات الدخل المنخفض (الشكل الشكل ٣).^٣ وتطرأ تغييرات ملموسة على الأشخاص الذين يعانون من الفقر متعدد الأبعاد في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. ففي الوقت الذي لا تتجاوز فيه تلك النسبة ١,١ بالمائة في كازاخستان، تصل هذه النسبة إلى ٩٠ بالمائة تقريبًا في النيجر. وفي المجمل، يعاني حوالي ١٥ بالمائة من إجمالي السكان في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي من الفقر متعدد الأبعاد.

الشكل ٣: نسبة فئات مستويات الدخل للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي إلى مؤشر الفقر متعدد الأبعاد (٥%)



المصدر: توقعات الكومسيك لتخفيف حدة الفقر لسنة ٢٠١٧

تتراوح نسبة الحرمان في بُعد التعليم إلى إجمالي أبعاد الفقر في منطقة منظمة التعاون الإسلامي ما بين ٣,١% (كازاخستان) و ٥٢,٨% (مصر). وبالمثل، تتراوح نسبة الحرمان في بُعد الصحة إلى إجمالي أبعاد الفقر ما بين ١٠,٤% (أفغانستان) و ٩٠,٤% (كازاخستان)، وتتراوح نسبة الحرمان في بُعد مستوى المعيشة إلى إجمالي أبعاد الفقر ما بين ٣,٤% (الأردن) و ٥٤,٥% (أوغندا).^٤

مستويات التنمية البشرية في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي

يشير مؤشر التنمية البشرية (HDI) إلى وجود زيادة في التنمية البشرية على مستوى العالم في الفترة ما بين ١٩٩٠ و ٢٠١٥ (الشكل ٤). ارتفع المتوسط العالمي من ٠,٥٩٧ إلى ٠,٧١٧ خلال تلك الفترة. وارتفع المتوسط في دول منظمة التعاون الإسلامي من ٠,٥٠٠ إلى ٠,٦٢١ وظل أقل بكثير من المتوسط في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) ومن المتوسط العالمي خلال نفس الفترة. كانت قيم مؤشر التنمية البشرية (HDI) في دول منظمة التعاون الإسلامي أعلى فقط منها في الدول الأقل نموًا. وعلى الجانب الآخر،

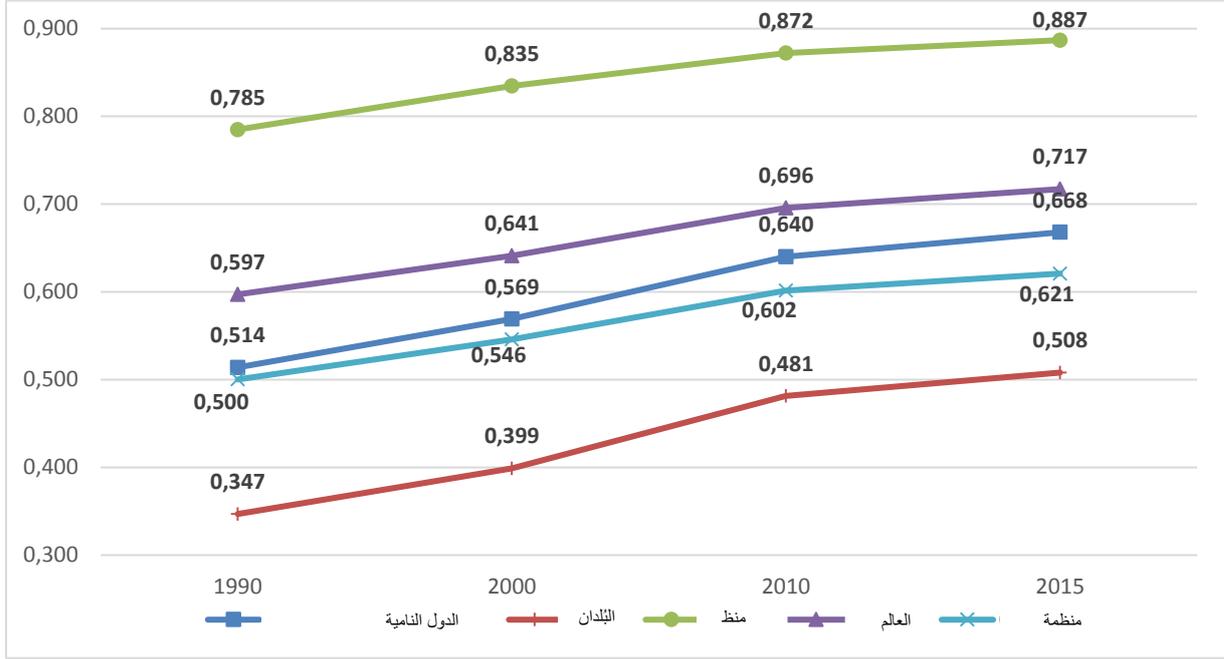
البنك الدولي، مؤشرات التنمية العالمية

توقعات الكومسيك لتخفيف حدة الفقر لسنة ٢٠١٧

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، مؤشر الفقر العالمي متعدد الأبعاد عام ٢٠١٨

ازدادت الفجوة بين دول منظمة التعاون الإسلامي والدول النامية في الخمسة وعشرين عامًا الأخيرة. وفي عام ١٩٩٠، كان المتوسط ٠,٠١٤ فقط بينما ارتفع إلى ٠,٠٤٧ عام ٢٠١٥.

الشكل ٤: الاتجاهات في مؤشر التنمية البشرية (HDI)، من ١٩٩٠ إلى ٢٠١٥

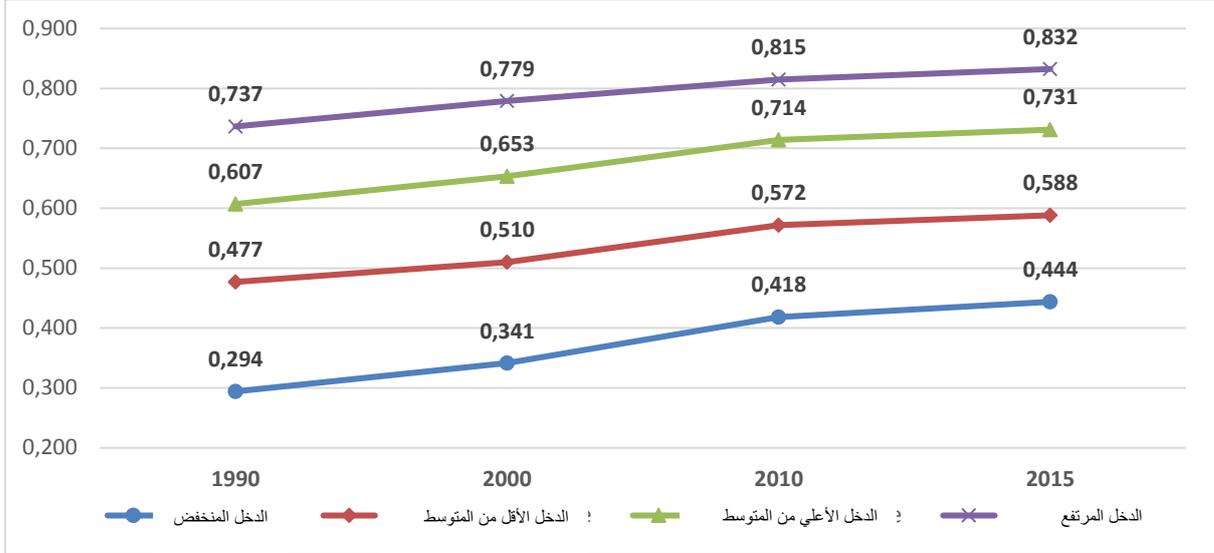


المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ٢٠١٦

ملاحظة: القيم المتوسطة غير مرجحة، أي أن كل دولة في المجموعات لها نفس الأهمية بصرف النظر عن السكان.

يوضح الشكل ٥ التغير التدريجي لمؤشر التنمية البشرية (HDI) للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في فئات الدخل المختلفة في الفترة بين ١٩٩٠ و ٢٠١٥. ويكشف ذلك عن وجود تحسن في كل فئة من فئات الدخل في الفترة المحددة. كما يبرز أن قيم مؤشر التنمية البشرية (HDI) ترتبط ارتباطاً وثيقاً بمستوى الدخل. وتزداد قيم مؤشر التنمية البشرية (HDI) بانتظام كلما ازداد مستوى الدخل لمجموعة من الدول. وتظهر الدول ذات الدخل المرتفع وذات الدخل الأعلى من المتوسط على اتجاهات مؤشر التنمية البشرية (HDI) أعلى من متوسط لدول منظمة التعاون الإسلامي، وتظهر قيم الدول ذات الدخل أقل من المتوسط والدخل المنخفض على اتجاهات مؤشر التنمية البشرية (HDI) منخفضة بالمقارنة بدول منظمة التعاون الإسلامي.

الشكل ٥: اتجاهات مؤشر التنمية البشرية للدول في منظمة التعاون الإسلامي حسب فئات الدخل، ١٩٩٠-٢٠١٥



المصدر: توقعات الكومسيك لتخفيف حدة الفقر لسنة ٢٠١٧
ملاحظة: القيم المتوسطة غير مرجحة، أي أن كل دولة في المجموعات لها نفس الأهمية بصرف النظر عن السكان.

برنامج ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة وأهداف التنمية المستدامة (SDGs)

ركزت الأهداف الإنمائية للألفية (MDGs) على التحديات التي تواجهها الدول الفقيرة، بصرف النظر عما يتمتع به برنامج ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة من شمولية واسعة حيث يُعنى بكل الدول بغض النظر عن مستوى التنمية بها.

ومنذ تبني الأهداف الإنمائية للألفية (MDGs)، شهد العالم أجمع تحقيق تقدم هائل في هذا الصدد. ومع ذلك، لا يزال القضاء على الفقر أحد التحديات الرئيسية العالمية التي تواجه التنمية المستدامة. لهذا السبب، فقد تم تحديد الهدف الأول من أهداف التنمية المستدامة من أجل "القضاء على الفقر بجميع أشكاله في جميع الدول".

كانت التحديات الرئيسية التي تواجه الدول الأعضاء في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية (MDGs)، من بين تحديات أخرى، عدم الالتزام نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وضعف البنية التحتية، وضعف القدرات المؤسسية بما في ذلك قدرات التنفيذ، وعدم كفاية الموارد المالية، ووضع الاقتصاد العالمي والظروف الاقتصادية المتردية، ونقص التنمية الشاملة، وعدم تزويد البيئة بالإمكانيات - بما في ذلك التحديات المرتبطة بالنزاعات والكوارث - اللازمة لجذب الاستثمار وتشجيع تنمية القطاع الخاص. وعلى الرغم من ذلك، ومع مراعاة التحديات التي تواجه الأهداف الإنمائية للألفية والسياق الأكثر طموحاً لأهداف التنمية المستدامة، فإن تنفيذ أهداف التنمية المستدامة ينطوي على أهمية كبيرة.

وبالنظر لأهمية هذه القضية، فإن البرامج والمشروعات والأنشطة الأخرى لمؤسسات منظمة التعاون الإسلامي التي تسهم في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة تتبع الكومسيك. وتماشياً مع القرارات الصادرة عن الكومسيك ذات الصلة، سيقوم مكتب تنسيق الكومسيك بتجميع أنشطة مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي التي يتم إجرائها عند تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في الدول الأعضاء وتقديم تقرير بها إلى دورات الكومسيك.

وأجرى مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب في الدول الإسلامية (SESRIC) دراسة حول اتجاهات أولويات الدول الأعضاء فيما يتعلق بأهداف التنمية المستدامة وعرض النتائج حول أولويات الدول. سيقوم مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب في الدول الإسلامية (SESRIC) بتقديم نتائج الدراسة الاستقصائية إلى جلسة الكومسيك الرابعة والثلاثون.

• جودة التعليم في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي (الاجتماع الحادي عشر لمجموعة العمل المعنية بالتخفيف من حدة الفقر)

يُعد التعليم مساهماً هاماً في كسر حلقة الفقر عن طريق نقل المهارات، وتعزيز إنتاجية العمل ومهارات أرباح السوق. ومع ذلك، فإن العلاقة بين التعليم والتعلم ضعيفة في العديد من البلدان النامية، بما في ذلك منظمة التعاون الإسلامي. تواجه المدارس مشكلات هيكلية التي تعوق التعلم بين الأطفال. تُعد قدرة المدرس والجودة بالإضافة إلى المناهج الحديثة من بين العوامل الهامة المؤثرة على جودة التعليم. وعلاوة على ذلك، فعدم توفر المهارات الأساسية التي ينبغي اكتسابها خلال فترة التعليم قبل الابتدائي، يؤثر سلباً أيضاً على أداء الطلاب في التعليم الابتدائي والثانوي.

تناول الاجتماع الحادي عشر لمجموعة عمل الحد من الفقر التابعة للكموسيك، الذي عُقد في ٥ أبريل ٢٠١٨ بالتفصيل جودة التعليم في البلدان الأعضاء، وخرج بتوصيات سياسة مُحددة لتقديمها إلى الدورة الوزارية الرابعة والثلاثين للكموسيك. وخلال الاجتماع، نظر المشاركون في التقرير البحثي بعنوان "جودة التعليم في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي" و"توقعات الفقر في الكموسيك لعام ٢٠١٧".

كشف التقرير البحثي المذكور أن عدد الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي المشاركة في اختبارات تقييم الطلاب الدوليين مثل البرنامج الدولي لتقييم الطلبة (PISA) واختبارات TIMSS قد أظهر زيادة منذ عام ٢٠٠٠. شاركت دولتان فقط في منظمة التعاون الإسلامي في البرنامج الدولي لتقييم الطلبة (PISA) واختبارات TIMSS. وبحلول عام ٢٠٠٠، ارتفع هذا العدد إلى ١١ في البرنامج الدولي لتقييم الطلبة (PISA) و ١٢ لاختبار (TIMSS) في عام ٢٠١٥. كما أشار التقرير إلى أن خمس دول أعضاء في منظمة التعاون الإسلامي على الأقل (ماليزيا وقطر وإندونيسيا وكازاخستان وتركيا) قد حققت تحسناً في أحدث جولات البرنامج الدولي لتقييم الطلبة (PISA) واختبارات (TIMSS). كما ازداد متوسط درجات البرنامج الدولي لتقييم الطلبة (PISA) في الرياضيات والقراءة والعلوم.

وعلى الرغم من هذه التحسينات، فإن البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي كمجموعة تتخلف عن مجموعات الدول الأخرى في جميع التقييمات الرئيسية الدولية. تُواجه العديد من البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي تحديات كبيرة في تعزيز جودة التعليم. وفيما يلي بعض التحديات الرئيسية التي تم تحديدها في تقرير البحث: نقص/عدم كفاية التعليم ما قبل الابتدائي، ومشاكل المرافق المادية بما في ذلك عدد المدارس ونوعية المعلم وجعل التعليم مهنة مُختارة، كذلك الفجوة بين الأغنياء والفقراء.

في ضوء تلك التحديات، توصل الاجتماع الحادي عشر لمجموعة عمل الكموسيك لتخفيف حدة الفقر إلى التوصيات الملموسة التالية:

١. زيادة كم نوعية المعلمين، لا سيما ممن يُدرّسون في المدارس التي تخدم ذوي الاحتياجات الخاصة والأكثر فقراً من خلال تحسين معدلات الأجور، والتدخلات التربوية، وحوافز الأداء، والتدريب، وإصلاح المناهج الدراسية
٢. زيادة فعالية التعليم والتعلم من خلال اعتماد نماذج جديدة مبنية على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات
٣. تعزيز فرص التعلم الأفضل في مرحلة الطفولة المبكرة من خلال الالتحاق بالتعليم قبل الابتدائي بأسعار ميسورة
٤. ضمان العالمية التقدمية لتقليص الفجوة بين الأغنياء والفقراء في مخرجات التعلم
٥. تعزيز المُساءلة من خلال مشاركة الوالدين لتحسين عملية تقديم التعليم

تم إتاحة كافة التقارير للاجتماعات والعروض التقديمية المقدمة خلال الاجتماعات على صفحة الكموسيك على الإنترنت (www.comcec.org).

● تنمية المهارات في منظمة التعاون الإسلامي: التعليم المهني (الاجتماع الثاني عشر لمجموعة عمل الكموسيك للتخفيف من حدة الفقر)

تتسم مهارات البناء بأهمية حاسمة للقضاء على الفقر حيث أن الطلاب من العائلات الفقيرة وأو المحرومة يفضلون التعليم المهني في الغالب مقارنةً بالأساتذة الأكاديميين الباحثين وذلك من أجل دمج سلس وسريع في سوق العمل. تحتاج المدارس المهنية إلى الاستجابة للاحتياجات التعليمية للصناعة واستخدام مناهج التعلم الحديثة لتنمية المهارات وذلك لتخفيف الفقر بصورة فعالة في دول منظمة التعاون الإسلامي. وفي هذا الصدد، تعد التلمذة المهنية والتدريب الداخلي وغير ذلك من فرص العمل القائمة على التعلم من أجل الشباب مفيدة للغاية.

تناول الاجتماع الثاني عشر لمجموعة عمل الحد من الفقر التابعة للكموسيك، الذي عُقد في ٤ أكتوبر ٢٠١٨ بالتفصيل التعليم المهني في البلدان الأعضاء، وخرج بتوصيات سياسة مُحددة لتقديمها إلى الدورة الوزارية الرابعة والثلاثين للكموسيك. وخلال الاجتماع، نظر المشاركون في التقرير البحثي بعنوان "تنمية المهارات: التعليم المهني في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي" و"توقعات الفقر في الكموسيك لعام ٢٠١٧".

كشف التقرير البحثي المذكور بعاليه أن العديد من الشباب لا يمكن أن يكونوا قادرين على الدخول في تدريبات المهارات بسبب الرسوم المدرسية والتكاليف الأخرى ذات الصلة. كما أشار التقرير أن هناك نقص في الروابط الصناعية مع مؤسسات التعليم مثل التعليم والتدريب الفني والمهني (TVET) في العديد من بلدان منظمة التعاون الإسلامي. علاوة على ذلك، يجب زيادة مستوى كفاءة ومعرفة المعلمين في قطاعات التعليم والتدريب الفني والمهني، كذلك خبرتهم الصناعية العملية في العديد من الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. كما تُكشف الأدلة بأنه بسبب النقص في المعرفة والوعي حول التعليم والتدريب الفني والمهني والوضع الاجتماعي المُنخفض نسبياً لخريجي التعليم والتدريب الفني والمهني ويُرسَل الآباء أبنائهم بشكل أساسي إلى التعليم العام بدلاً من مؤسسات التعليم والتدريب الفني والمهني.

في ضوء تلك التحديات، توصل الاجتماع الثاني عشر لمجموعة عمل الكموسيك لتخفيف حدة الفقر إلى التوصيات الملموسة التالية:

١. تحسين وصول الطلاب/الشباب الفقراء إلى التعليم المهني من خلال إلغاء/تخفيض الرسوم المدرسية، وتقديم خطط المنح الدراسية الشهرية وتوفير المرافق الكافية (مثل الإقامة) للطلاب القادمين من المناطق النائية

٢. مطابقة المهارات في مؤسسات التعليم والتدريب الفني والمهني مع المتطلبات الصناعية من خلال تحديث المناهج العملية والموجهة حسب الطلب وتحسين مرافق مؤسسات التعليم والتدريب الفني والمهني
٣. زيادة كم ونوعية المعلمين في قطاع التعليم والتدريب الفني والمهني من خلال توفير برامج التطوير المهني والارتباط الصناعي والاعتراف بعملهم
٤. زيادة الوعي حول التعليم والتدريب الفني والمهني TVET والاعتراف الاجتماعي لخريجها من أجل زيادة الالتحاق بقطاعات التعليم والتدريب الفني والمهني وخلق فرص عمل جديدة لخريجين مهرة

• صندوق تمويل مشاريع الكومسيك:

من خلال آلية تمويل مشاريع الكومسيك، يقدم مكتب تنسيق الكومسيك منحًا للمشاريع المختارة المقترحة بواسطة الدول الأعضاء ومؤسسات منظمة التعاون الإسلامي ذات الصلة ممن سجلوا بالفعل في مجموعة عمل الكومسيك للتخفيف من حدة الفقر.

يجري تنفيذ أربعة مشاريع في مجال التعاون من أجل التخفيف من حدة الفقر في عام ٢٠١٧ من جانب كل من ألبانيا وإندونيسيا وغامبيا وسورينام. ونفذت ألبانيا بالاشتراك مع إندونيسيا وتركيا مشروع «إنشاء خارطة طريق لخدمة إسكان اجتماعي متكامل». يتمثل هدف المشروع في إجراء أبحاث السياسات من أجل استحداث نظام معلوماتي لإدارة الإسكان الاجتماعي في وزارة التنمية العمرانية في ألبانيا. تضمنت أنشطة المشروع إعداد دليل من خلال تبادل الخبرات بين الدول الشريكة، وتنظيم ورشة عمل دولية في ألبانيا. تم إعداد التوجيهات لهذا الغرض وعرضها في ورشة العمل، والتي أقيمت في ألبانيا من ٣ إلى ٥ يوليو/تموز ٢٠١٧ بمشاركة مسؤولين من الدول الشريكة. كما أجريت زيارة ميدانية إلى منازل الإسكان الاجتماعي في تيرانا في إطار المشروع.

نفذت إندونيسيا مشروعاً بعنوان «تعزيز سبل الرزق المستدامة على مستوى المجتمع لدعم الفقراء من خلال فتح أسواق عبر التجارة الإلكترونية». الهدف من هذا المشروع هو القيام بالأنشطة التي تعمل على تحقيق سبل الرزق المستدامة من خلال التجارة الإلكترونية، من أجل مساعدة فقراء إندونيسيا. تألف المشروع من برامج تدريبية وورش عمل. تم تنظيم ثمانية عشر برنامج تدريب على تطوير وتسويق المنتجات في العديد من مدن إندونيسيا للفقراء لزيادة قيمة مضافتهم وتعليمهم كيفية توسيع السوق من خلال التجارة الإلكترونية. وفي ورشة العمل الدولية، قدم المشاركون من البلدان الشريكة، بنغلاديش وماليزيا وباكستان، عروضاً حول الوضع الحالي في بلدانهم والخبرات المشتركة.

نفذت غامبيا مشروعاً بعنوان: «التدريب على ممارسة الأعمال وإدارة المشروعات الصغيرة للنساء في غامبيا والسنغال وسيراليون». الهدف من المشروع هو تقاسم التجارب والممارسات الفضلى حول ريادة الأعمال وتطوير الأعمال وإدارة الأعمال للسيدات. وتضمنت أنشطة المشروع تنظيم برنامج تدريبي للمدربين في مجال ريادة الأعمال وإدارة الأعمال الصغيرة للسيدات، بمشاركة الدول الشريكة سيراليون والسنغال.

نفذت سورينام مشروعاً بعنوان «التأهيل المهني لرعاية الطفولة في دول مختارة من منظمة التعاون الإسلامي». وكان الهدف من المشروع هو تبادل المعلومات حول معايير تنمية الطفولة المبكرة للوصول إلى مستوى مهني ومؤسسي في رعاية الطفولة. تضمنت أنشطة المشروع بمشاركة الدول الشريكة نيجيريا وغيانا، تنظيم برنامج تدريبي حول معايير تنمية الطفولة المبكرة للوصول إلى مستوى مهني ومؤسسي في رعاية الطفولة.

هناك مشروعان في مجال التعاون لتخفيف حدة الفقر في عام ٢٠١٨ في إطار الكومسيك لتمويل المشروعات. قامت إندونيسيا بتنفيذ مشروع «تحسين نظام خدمة النافذة الواحدة للحماية الاجتماعية والحد من الفقر في بلدان منظمة التعاون الإسلامي». الدول الشريكة في هذا المشروع هي باكستان وبنجلاديش وأذربيجان. يهدف المشروع إلى تحسين قدرة المؤسسين المحليين والمجتمعات المحلية فيما يتعلق ببرامج الحماية الاجتماعية والتخفيف من حدة الفقر. اشتمل المشروع على مؤتمر وورش عمل وثلاثة برامج تدريبية. تبادل المشاركون من الدول الشريكة في المؤتمر الأفكار والخبرات الفُطرية حول موضوع المشروع. تم إعداد محتوى ونماذج برنامج التدريب في ورشة العمل بمساهمة من الدول الشريكة. اكتسب الميسرون المحليون في برنامج تدريب المدربين المعارف والمهارات اللازمة فيما يتعلق بتحليل البيانات المتكامل للتخطيط وإعداد الميزانية، مهارات الاتصال والدعوة في سياق مساعدة المجتمع وتمكينه، مهارات إدارة الحالات المتعلقة ببرامج الحماية الاجتماعية والتخفيف من حدة الفقر.

تنفذ غامبيا بالتعاون مع السنغال والكاميرون مشروع «التدريب على ريادة الأعمال للمعلمين في بلدان منظمة التعاون الإسلامي المختارة». يهدف المشروع إلى تعريف المعلمين على مهارات ريادة الأعمال لتعزيز القدرات الإنتاجية للطلاب. يتضمن المشروع برنامجاً تدريبياً سيؤدي إلى تحديث وتكامل وحدات ريادة الأعمال في المناهج الدراسية في غامبيا والدول الشريكة.

• البرامج المستمرة لتخفيف حدة الفقر برعاية الكومسيك

البرامج المستمرة لتخفيف حدة الفقر برعاية الكومسيك هي: البرنامج الخاص لتنمية إفريقيا - SPDA (ضمن البنك الإسلامي للتنمية)، صندوق التضامن الإسلامي للتنمية - ISFD (ضمن البنك الإسلامي للتنمية)، برنامج التعليم والتدريب المهني لمنظمة التعاون الإسلامي - OIC-VET (ضمن مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية).

- تأسس صندوق التضامن الإسلامي للتنمية (ISFD) هو صندوق خاص يهدف إلى الحد من الفقر مع التركيز على التنمية البشرية والزراعة والتنمية الريفية والبنية التحتية الأساسية. وتبلغ الميزانية المستهدفة للصندوق ١٠ مليارات دولار أمريكي. اعتبارًا من إبريل ٢٠١٨، بلغ إجمالي الإسهامات المتلقاة ٢,٥٤٨ مليار دولار أمريكي. بلغت الاعتمادات التراكمية ٢,٧٣٤ مليون دولار أمريكي لـ ١١٧ عملية في ٣٣ دولة عضوة. تم اعتماد ٣ برامج جديدة قائمة على المنح من قبل الصندوق التضامن الإسلامي للتنمية: (١) الجيل الثاني من التحالف لمكافحة العمى الممكن تجنبه والذي خُصص له مبلغ ٢٥٠ مليون دولار أمريكي لـ ١,٥ مليون عملية للعين و ١٠ ملايين حالة لفحوص العين ونظارات طبية لأطفال المدارس. (٢) وافق الصندوق على مساهمة قدرها ١٠,٠ ملايين دولار أمريكي في ١٠ سنوات لبرنامج المنح الدراسية للفقراء في البلدان الأعضاء في البنك الإسلامي للتنمية. سيكون هذا البرنامج إضافة إلى برنامج المنح الدراسية من البنك الإسلامي للتنمية. (٣) وافق الصندوق على مساهمة قدرها ٥ ملايين دولار أمريكي في ٥ سنوات لصالح برنامج إنهاء حملة ناسور الولادة.

- يُعد البرنامج الخاص لتنمية أفريقيا (SPDA) هو برنامج آخر تم تطويره لتخفيف حدة الفقر في الدول الأعضاء في أفريقيا من خلال زيادة النمو الاقتصادي، وتعزيز إنتاجية قطاع الزراعة وخلق فرص العمل. ويبلغ رأس المال المستهدف للبرنامج الخاص لتنمية أفريقيا ١٢ مليار دولار أمريكي. وبلغ حجم الاعتمادات الإجمالية ٥,٥٠٩ مليار دولار أمريكي منذ بداية البرنامج. تبلغ قيمة المصروفات على موافقات البرنامج الخاص لتنمية أفريقيا ٢,٢٤٨ مليار دولار أمريكي أو ٤٦% من إجمالي الاعتمادات. تشمل مخرجات البرنامج أكثر من ٢٥٠٠ كم من الطرق التي تم إنشاؤها أو تحديثها بالإضافة إلى مطارين وطنيين جديدين، وأكثر من ٩٠٠ ميغاواط من الكهرباء المنتجة في ستة دول؛ توفير أكثر من ٢٠٠,٠٠٠ متر مكعب من المياه النظيفة لأكثر من ٥٠٠,٠٠٠ أسرة يوميًا، بناء أكثر من ٤٢٠ مدرسة ابتدائية وثانوية جديدة (بما في ذلك ١٢٠ مدرسة جديدة)، مما وفر أكثر من ١٤٠٠ فصل دراسي، أكثر من ١٠ مستشفيات جديدة وأكثر من ١٢٠ عيادة، مراكز صحية ومراكز رعاية صحية أولية تم بناؤها أو تحديثها؛ حوالي ١٠ احتياطات من الحبوب الاستراتيجية وأكثر من ٨٠٠,٠٠٠ هكتار من الأراضي المطورة والمزروعة بما في ذلك الأراضي الحدية.

- يتم تنفيذ برنامج التعليم والتدريب المهني في الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي (OIC-VET) من قبل مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب في الدول الإسلامية (SESRIC)، بهدف تعزيز قدرات الدول الأعضاء في مجال التعليم والتدريب التقني والمهني. في إطار برنامج التعليم والتدريب المهني في الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي (OIC-VET)، فإن بعض أنشطة بناء القدرات هي برنامج تعليم المعلمين في التعليم والتدريب المهني والتقني وبرامج الشهادات وبرامج التدريب المعيارية والمعايير المهنية ونظام المؤهلات وضمان الجودة.

